الأمم المتحدة

DP/2013/45

Distr.: General
30 July 2013
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣

٩-١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، نيويورك

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

ترتيبات البرمجة

تمويل الوجود المادي المتمايز

موجز تنفيذي

أقر المجلس التنفيذي في مقرره ٤/٢٠١٣ بشأن ترتيبات البرمجة الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبادئ الوجود الاستراتيجي العالمي، ونظرا لأن وجود البرنامج الإنمائي ينبغي أن يكون بناء على الاحتياجات المتباينة للبلدان، لا على أساس ''نهج مقاس واحد يناسب الجميع'' لغرض ضمان كفاءة وفعالية الاستجابة لأولويات التنمية الوطنية، فقد وافق المجلس على نهج متمايز للوجود المادي، وطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يقدم في تقرير رسمي معلومات شاملة عن تنفيذ هذا النهج للبلدان متوسطة الدخل التي يزيد فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي على ٦٠٠ ٦ دولار.

وتقترح هذه الوثيقة نهجا متمايزا لتمويل الوجود المادي للبرنامج الإنمائي في البلدان المساهمة الصافية الانتقالية والبلدان المتوسطة الدخل التي يزيد فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي على ٦٠٠ ٦ دولار، بالتزامن مع مناقشات المجلس التنفيذي ذات الصلة، والمقررات بشأن ترتيبات البرمجة.

ويدعو الاقتراح الى ما يلي: (أ) استيفاء الحد الأدنى لعتبات إنجاز البرامج (١٢ مليون دولار على مدى فترة السنوات الأربع ٢٠١٤-٢٠١٧)؛ (ب) مواصلة البرنامج الإنمائي تمويل وظيفة المنسق/الممثل المقيم للبرنامج الإنمائي بالكامل (وظيفة موحدة من الفئة الفنية

230813 030813 13-41393X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الدولية)؛ (ج) اعتماد صيغة لتقاسم التكاليف لتمويل قدرات المكاتب المحلية اللازمة، التي بموجبها سوف يقوم البرنامج الإنمائي بتمويل ٢٥ في المائة، شريطة أن تمول الحكومة نسبة ٧٥ في المائة الأخرى من خلال مساهمة الحكومة السنوية في تكاليف المكاتب المحلية، إما نقدا أو عينا.

وسيتم تمويل القدرات والتكاليف الإضافية المرتبطة بالوجود المادي للمكاتب القطرية من المساهمات الحكومية الإضافية و/أو الإيرادات الآتية من استرداد التكاليف من الحكومة وأطراف ثالثة بسبب التزامها بتقاسم التكاليف ومن المساهمات في الصندوق الاستئماني.

عناصر مقرر

قد يرغب المجلس التنفيذي في أن: (أ) يشير إلى مقرراته ٢٠١٢/١، و ٢٠١٢/٢٨، و ٢٠١٣/٤ بشأن ترتيبات البرمجة الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ (ب) الإحاطة علما بالوثيقة DP/2013/45 بشأن تمويل الوجود المادي المتمايز؛ (ج) تشجيع جميع البلدان المستفيدة من البرنامج على الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بمساهمة الحكومة في تكاليف المكاتب المحلية؛ (د) الموافقة على نموذج التمويل المتباين المقترح للبلدان المساهمة الصافية والبلدان المتوسطة الدخل التي يزيد فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي على ٦٠٠ ٦ دولار للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

المحتويات

الصفحة

أولا – معلومات أساسية عن الوجود الاستراتيجي العالمي ٤

ثانيا – النهج المتمايز المقترح ٥

الجداول

١ – الوجود القطري للبرنامج الإنمائي في البلدان المساهمة الصافية ٧

٢ – الوجود القطري للبرنامج الإنمائي في البلدان المتوسطة الدخل/البلدان المساهمة الصافية الانتقالية . . ٨

٣ – تكوين الوجود المادي للمكاتب القطرية للبلدان المتوسطة الدخل التي يزيد فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي على ٦٠٠ ٦ دولار والبلدان المساهمة الصافية الانتقالية ١١

المرفق

فروع مقتبسة من وثائق المجلس التنفيذي السابقة بشأن الوجود الاستراتيجي العالمي ١٣

أولا – معلومات أساسية عن الوجود الاستراتيجي العالمي

١ – في الاستعراض الثاني لترتيبات البرمجة (DP/2012/3) الذي قدم في دورة المجلس التنفيذي العادية الأولى لعام ٢٠١٢، أقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن تحقيق الاستدامة في الأجل الطويل يتطلب تحقيق تحسينات في الفعالية التنظيمية والكفاءة التشغيلية. وقد أبرز البرنامج الإنمائي الاحتياجات الأساسية فيما يتعلق بما يلي: (أ) وضع عروض الخدمات المتمايزة والنماذج التشغيلية لمختلف السياقات القطرية لتوجيه تخصيص الموارد؛ (ب) الوصول إلى التشكيل الأمثَل للمعارف والسياسات والخدمات المؤسسية لدعم التنفيذ الفعال على الصعيد القطري. وعلاوة على ذلك، تم إبراز أن استعمال نهج ”مقاس واحد يناسب الجميع“ على الوجود المادي غير قابل للتطبيق.

٢ – وردا على ذلك، وافق المجلس في المقرر ١/٢٠١٢ على الافتراض الشامل بأن وجود البرنامج الإنمائي ينبغي أن يكون بناء على الاحتياجات المتباينة للبلدان، لا على ”نهج مقاس واحد يناسب الجميع“ لغرض ضمان كفاءة وفعالية الاستجابة لأولويات التنمية الوطنية.

٣ – وفي ترتيبات البرمجة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/2012/25 و Corr.1) التي قدمت في دورة المجلس العادية الثانية لعام ٢٠١٢، أبرز البرنامج الإنمائي أيضا أربعة مبادئ هامة ومترابطة التي تدعم الوجود الاستراتيجي العالمي للبرنامج الإنمائي:

(أ) تحسين الاستجابة والمرونة التنظيمية لتلبية المطالب المتزايدة التي توضع على عاتق البرنامج الإنمائي في ضوء ولايته المزدوجة بوصفه وكالة الأمم المتحدة الإنمائية والمشرف على وظيفة منسق الأمم المتحدة المقيم؛

(ب) ويلزم اتباع نهج متمايز فيما يتعلق بالوجود المادي لضمان تيسر الحصول على التشكيل الأمثل لخدمات البرنامج الإنمائي لدعم تحقيق أهداف البلدان المستفيدة من البرنامج؛

(ج) ويلزم اتباع نهج متمايز فيما يتعلق بالتخطيط الاستراتيجي والإدارة، وخاصة فيما يتعلق بالموارد البشرية، لتلبية احتياجات التنمية المتنوعة عبر طائفة واسعة من البلدان المستفيدة من البرنامج؛

(د) ويتطلب الأمر مزيجا قابلا للاستمرار ويمكن التنبؤ به من الموارد العادية والموارد الأخرى نظرا للأدوار الحاسمة والمتداعمة التي تؤديها هذه الموارد، وخصوصا الدور الفريد الذي تضطلع به الموارد العادية في تمويل الوجود الاستراتيجي العالمي للبرنامج الإنمائي.

٤ - وردا على ذلك، أقر المجلس التنفيذي، في المقرر ٢٨/٢٠١٢، الاقتراح المفاهيمي الذي قدمه البرنامج الإنمائي بشأن الوجود الاستراتيجي العالمي وطلب إلى البرنامج الإنمائي زيادة توضيح الخيارات السياسية الممكنة للوجود الاستراتيجي العالمي، بما في ذلك تمويل الوجود المادي في البلدان المستفيدة من البرنامج.

٥ - وفي المذكرة الإعلامية بشأن ترتيبات البرمجة التي قدمت في دورة المجلس العادية الأولى لعام ٢٠١٣، قدم البرنامج الإنمائي توضيحا إضافيا للمبادئ الناظمة لتمويل الوجود المادي للبرنامج الإنمائي في البلدان المساهمة الصافية وتمايز هذا التمويل في البلدان المتوسطة الدخل، في سياق المناقشات بشأن منهجية حساب أهلية الحصول على البند الأول من هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية التي جرت في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٢. وأشار البرنامج الإنمائي إلى أهمية العلاقة بين الوجود البرنامجي للبرنامج الإنمائي وتمويل وجوده المادي، بما في ذلك تحديد نماذج تتسم بالمرونة والفعالية والكفاءة لتقديم الخدمات. وينبغي لهذه العلاقة أن تكفل التنفيذ الناجح للبرامج التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي، بدعم من أنشطة فعالية التنمية اللازمة وأنشطة الإدارة، وأنشطة تنسيق التنمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

٦ - وقد أقر المجلس التنفيذي في المقرر ٤/٢٠١٣ مبادئ الوجود الاستراتيجي العالمي، ونظرا لأن وجود البرنامج الإنمائي ينبغي أن يكون بناء على الاحتياجات المتباينة للبلدان، لا على أساس ''نهج مقاس واحد يناسب الجميع'' لغرض ضمان كفاءة وفعالية الاستجابة لأولويات التنمية الوطنية، فقد وافق المجلس على النهج المتمايز للوجود المادي، وطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يقدم في تقرير رسمي معلومات شاملة عن تنفيذ هذا النهج للبلدان متوسطة الدخل التي يزيد فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي على ٦٠٠ ٦ دولار.

٧ - ومن أجل تيسير الوصول إلى المراجع، ترد في مرفق هذا التقرير الفروع ذات الصلة بالوجود الاستراتيجي العالمي من كل وثيقة من وثائق المجلس التنفيذي.

ثانيا - النهج المتمايز المقترح

٨ - تستجيب بقية هذه الورقة لهذا الطلب من المجلس التنفيذي تقديم تقرير رسمي عن النهج المتمايز المقترح لتمويل الوجود المادي في البلدان المتوسطة الدخل التي يزيد فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي على ٦٠٠ ٦ دولار.

٩ - ولا يحدث التمايز المقرر حاليا، فيما يتعلق بتمويل الوجود المادي للبرنامج الإنمائي في البلدان المستفيدة من البرنامج إلا بين البلدان المساهمة الصافية (المعرّفة بالنسبة للميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ على أنها البلدان المستفيدة من البرنامج التي كان نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي فيها خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ يزيد على

٤٧٥ ١٢ دولار) والبلدان التي ليست مساهمة صافية (المعرفة بالنسبة للميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ على أنها البلدان المستفيدة من البرنامج التي كان فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ أقل من ٤٧٥ ١٢ دولار.

١٠ - وقد اعتمد المجلس التنفيذي في مقرره ٢٨/٢٠١٢ بشأن ترتيبات البرمجة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ خيار الاستحقاق المختلط المستند إلى الدخل القومي الإجمالي بالاقتران بنموذج إطار البند الأول من هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. كما قام المجلس أيضا بزيادة العتبة بين أهلية استحقاق هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية (أي البلدان المنخفضة الدخل أو البلدان المتوسطة الدخل) وعدم أهلية الاستحقاق (مركز البلدان المساهمة الصافية) من المستوى الحالي البالغ ٥٠٠ ٥ دولار للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ (على أساس نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لعام ٢٠٠٥) إلى ٤٧٥ ١٢ دولار للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (بالاستناد إلى متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١)، بالمحاذاة مع العتبات التي تستخدمها منظمة الأمم المتحدة للطفولة والبنك الدولي. كما دعا المجلس كذلك إلى التمييز فيما يتعلق بالبند الأول من هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية للبلدان المتوسطة الدخل حيث:

(أ) بالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل التي يكون فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي تحت عتبة ٦٦٠ ٦ دولار، سيضمن لها حد أدنى يتراوح من ٣٥ إلى ٤٥ في المائة من البند الأول من هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية للفترة السابقة بما لا يقل عن ٠٠٠ ٣٥٠ دولار في البلدان التي يوجد فيها مكتب قطري للبرنامج الإنمائي، وحد أدنى لا يقل عن ٠٠٠ ٥٠ دولار في البلدان التي لا يوجد فيها مكتب قطري للبرنامج الإنمائي؛

(ب) بالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل التي يكون فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي فوق عتبة ٦٦٠ ٦ دولار، سيتم تطبيق البند الأول من هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية بمبلغ ٠٠٠ ١٥٠ دولار على البلدان التي يوجد فيها مكتب قطري للبرنامج الإنمائي وتخصيص مبلغ ٠٠٠ ٥٠ دولار من البند الأول من هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية للبلدان التي لا يوجد فيها مكتب قطري للبرنامج الإنمائي.

١١ - وتمشيا مع هذا المقرر الذي سبق أن اتخذه المجلس التنفيذي بشأن مخصصات موارد البرمجة، يقترح البرنامج الإنمائي تحقيق التمايز كذلك بين الموارد العادية المخصصة للوجود المادي ضمن مجموعة البلدان المتوسطة الدخل.

١٢ - أولا، فيما يتعلق البلدان المساهمة الصافية، يقترح الإبقاء على السياسة الحالية، حيث تتكفل الموارد العادية للبرنامج الإنمائي بالتمويل الكامل لوظيفة المنسق/الممثل المقيم للبرنامج الإنمائي (وظيفة واحدة موحدة) والحد الأدنى من قدرات المكاتب للمنسق المقيم، من أجل الاضطلاع بمهام القيادة والتنسيق الرئيسية، بالاستناد إلى برنامج قطري ينبغي أن يكون على مستوى ١٢ مليون دولار على الأقل خلال السنوات الأربع لفترة البرمجة ٢٠١٤-٢٠١٧ (الموارد العادية بالإضافة إلى الموارد الأخرى)[(١)]. وسيتواصل تحمل جميع التكاليف الأخرى من خلال مزيج من المساهمات الحكومية والإيرادات المستمدة من استرداد التكاليف من الحكومة والأطرف الثالثة بسبب التزامها بتقاسم التكاليف ومن المساهمات في الصندوق الاستئماني. وسيستمر توفير تكاليف مهام القيادة والتنسيق الرئيسية للبلدان التي لا تستوفي هذه الشروط، ولكن بتغطيتها من مواقع أخرى للمكاتب القطرية. وهناك سبعة من البلدان المساهمة الصافية التي سيستمر تطبيق السياسة الحالية عليها في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧:

الجدول ١

الوجود القطري للبرنامج الإنمائي في البلدان المساهمة الصافية

وجود المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي في البلدان المساهمة الصافية التي كان نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي فيها في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ أكثر من ٤٧٥ ١٢ دولار
١ - البحرين
٢ - الكويت
٣ - المملكة العربية السعودية
٤ - الإمارات العربية المتحدة
٥ - بربادوس
٦ - ترينيداد وتوباغو
٧ - كرواتيا

١٣ - ثانيا، بالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل، يقترح تحقيق مواءمة واسعة النطاق بين الوجود المادي والوجود البرنامجي للبرنامج الإنمائي. وفي هذا الصدد، يقترح اتباع نهج متمايز لتمويل الوجود المادي للبلدان المتوسطة الدخل التي يكون فيها نصيب الفرد من الدخل

(١) ينسجم هذا الوضع مع السياسة الحالية التي يتبعها المجلس التنفيذي والتي تستند إلى الحد الأدنى لمستويات تنفيذ البرامج البالغ ١٠ ملايين دولار في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، على النحو الذي ورد شرحه في الوثيقة DP/2003/28، بعد تطبيق عامل التضخم.

القومي الإجمالي للفرد الواحد أعلى من عتبة ٦٦٠ ٦ دولار. وسيتأثر سبعة عشر مكتبا قطريا من اقتراح الوجود المتمايز: (أ) ١٤ مكتبا في البلدان ذات مركز البلدان متوسطة الدخل في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣؛ (ب) مكتبان في البلدان التي كانت في مركز البلدان المساهمة الصافية في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣؛ (ج) مكتب واحد في بلد كان له مركز البلدان متوسطة الدخل في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ ولكنه تجاوز عتبة البلدان المساهمة الصافية وقدرها ٤٧٥ ١٢ دولار للمرة الأولى في عام ٢٠١٤، وبالتالي سيصنف على أنه مكتب انتقالي في البلدن المساهمة الصافية في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وتعرض البلدان في الجدول ٢ أدناه.

الجدول ٢

الوجود القطري للبرنامج الإنمائي في البلدان المتوسطة الدخل/البلدان المساهمة الصافية الانتقالية

وجود المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي في البلدان المتوسطة الدخل التي يتراوح نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي فيها من ٦٦١ ٦ دولار إلى ٤٧٥ ١٢ دولار		**وجود المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي في البلدان المساهمة الصافية الانتقالية في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥**
(أ)	(ب)	(ج)
البلدان المستفيدة من البرنامج ذات مركز البلدان متوسطة الدخل في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣	**البلدان المستفيدة من البرنامج ذات مركز البلدان المساهمة الصافية في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣**	**البلدان المستفيدة من البرنامج ذات مركز البلدان متوسطة الدخل في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣**
١ - الأرجنتين	١٥ - ليبيا	١٧ - غينيا الأستوائية
٢ - بوتسوانا	١٦ - المكسيك	
٣ - البرازيل		
٤ - شيلي		
٥ - غابون		
٦ - كازاخستان		
٧ - لبنان		
٨ - ماليزيا		
٩ - موريشيوس		
١٠ - الجبل الأسود		
١١ - بنما		

١٢ - تركيا

١٣ - أوروغواي

١٤ - فنزويلا

١٤ - وتبعا لذلك، سوف تستخدم الموارد العادية لتمويل الوجود المادي للبرنامج الإنمائي بالنسبة للبلدان متوسطة الدخل المدرجة في الجدول ٢ التي كان فيها متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لمدة أربع سنوات أعلى من عتبة ٦٦٠ ٦ دولار، على النحو التالي:

(أ) سيتواصل تمويل وظيفة المنسق/الممثل المقيم للبرنامج الإنمائي (وظيفة واحدة موحدة) من الموارد العادية للبرنامج الإنمائي وتخصيص اعتماد من بند تقديم الدعم للمنسق المقيم من موارد البرنامج، من أجل الاضطلاع بمهام القيادة والتنسيق، التي تستند إلى برنامج قطري ينبغي أن يكون على مستوى ١٢ مليون دولار على الأقل خلال السنوات الأربع لفترة البرمجة ٢٠١٤ ٢٠١٧ (الموارد العادية بالإضافة إلى الموارد الأخرى). وسيتواصل توفير تكاليف مهام القيادة والتنسيق الرئيسية للبلدان التي لا تستوفي هذه الشروط، ولكن بتغطيتها من مواقع أخرى للمكاتب القطرية؛

(ب) بالإضافة إلى ذلك، تقترح صيغة لتقاسم التكاليف لتمويل القدرات الحاسمة والمتشعبة اللازمة للمكاتب المحلية، التي تقترح كمظروف للموارد يعادل ثلاث وظائف لموظفين وطنيين بالإضافة إلى أربع وظائف من فئة الخدمات العامة الوطنية وما يتصل بها من مصروفات التشغيل العامة. وسيمول البرنامج الإنمائي ٢٥ في المائة، على أن تمول الحكومة نسبة الـ ٧٥ في المائة الأخرى من خلال مساهمة الحكومة السنوية في تكاليف المكاتب المحلية، سواء نقدا أو عينا، وشريطة توفر الحد الأدنى لمستوى البرنامج القطري البالغ ١٢ مليون دولار للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، من أجل تنفيذ المهام والأنشطة التي تدعم سلامة الولايات البرنامجية والتنسيقية والإدارية للمنظمة. وهذا ما يتواءم مع التشريعات الدائمة للمجلس التنفيذي بشأن مساهمة الحكومات في تكاليف المكاتب المحلية التي عرضت على المجلس في عام ٢٠٠٨ (DP/2008/3)، والتي ترد مرة أخرى في الميزانية المتكاملة للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/2013/41). أما بالنسبة للمنهجية الحالية لمساهمة الحكومات في تكاليف المكاتب المحلية بشكل أكثر تحديدا، فإن البلدان متوسطة الدخل التي كان متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي فيها للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ يتراوح من ١٤١ ٢ دولار إلى ٦٦٠ ٦ دولار، تمنح إعفاء بنسبة ٢٥ في المائة من تكاليف المكاتب المحلية التي من المتوقع أن

تمول من خلال مساهمة الحكومة في تكاليف المكاتب المحلية (سواء نقدا أو عينا). وبالتالي فإن نسبة ٢٥ في المائة تمثل الجزء الأقصى الذي سيتم تمويله من الموارد العادية للبرنامج الإنمائي؛

(ج) يتعين تغطية جميع التكاليف الأخرى المرتبطة بالوجود المادي للبرنامج الإنمائي من المساهمات الحكومية الإضافية في تكاليف المكاتب المحلية و/أو الإيرادات الآتية من استرداد التكاليف من الحكومة وأطراف ثالثة بسبب التزامها بتقاسم التكاليف ومن المساهمات في الصندوق الاستئماني.

١٥ - أما بالنسبة للبلد الوحيد من البلدان المساهمة الصافية الانتقالية المبين في العمود ج في الجدول ٢ أعلاه (غينيا الاستوائية) الذي كان متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي فيها لمدة أربع سنوات أعلى من عتبة ٤٧٥ ١٢ دولار لأول مرة، فإن هناك سيناريوهين محتملين:

(أ) في وقت استعراض منتصف المدة (أيلول/سبتمبر ٢٠١٥)، وتمشيا مع نظام التحديثات التي يقرها المجلس التنفيذي كل سنتين، إذا كان متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في غينيا الاستوائية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ لا يزال فوق عتبة البلدان المساهمة الصافية المعمول بها (٤٧٥ ١٢ دولار المعدلة لمراعاة التضخم)، فإن غينيا الاستوائية ستتحول إلى مركز البلدان المساهمة الصافية بشكل كامل وذلك اعتبارا من عام ٢٠١٦، وبالتالي فإن الأحكام المبينة في الفقرة ١٢ أعلاه للبلدان المساهمة الصافية ستطبق اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦؛

(ب) في وقت استعراض منتصف المدة، إذا انخفض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في غينيا الاستوائية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، إلى ما دون عتبة البلدان المساهمة الصافية المعمول بها، فإن غينيا الاستوائية تتحول إلى مركز البلدان المتوسطة الدخل، وبذلك، فإن جميع الأحكام المبينة في الفقرة ١٤ أعلاه المتعلقة بالبلدان متوسطة الدخل التي يزيد فيها متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي على ٦٦٠ ٦ دولار ستطبق اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

١٦ - وترد خلاصة للأحكام الواردة في الفقرتين ١٤ و ١٥ أعلاه في الجدول ٣ أدناه:

الجدول ٣

تكوين الوجود المادي للمكاتب القطرية في البلدان متوسطة الدخل التي يزيد فيها متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي عن ٦٦٠ ٦ دولار والبلدان المساهمة الصافية الانتقالية

وظيفة المنسق المقيم للأمم المتحدة/الممثل المقيم للبرنامج الإنمائي (وظيفة موحدة) بالإضافة إلى اعتماد من بند تقديم الدعم للمنسق المقيم من موارد البرنامج	– تمول بالكامل من الموارد العادية للبرنامج الإنمائي (إذا كانت قيمة البرنامج أكبر من ١٢ مليون دولار)
القدرات الحاسمة والمتشعبة اللازمة للمكاتب المحلية، (مظروف للموارد يعادل ثلاث وظائف لموظفين وطنيين بالإضافة إلى أربع وظائف من فئة الخدمات العامة وما يتصل بها من مصروفات التشغيل العامة	– تمول نسبة ٢٥ في المائة منها من الموارد العادية للبرنامج الإنمائي (إذا كانت قيمة البرنامج أكبر من ١٢ مليون دولار) – إذا تم تمويل نسبة ٧٥ في المائة منها من مساهمة الحكومة في تكاليف المكاتب المحلية (نقدا أو عينا)
جميع التكاليف الأخرى المرتبطة بالوجود المادي للمكاتب القطرية	– تمول من المساهمات الإضافية للحكومة في تكاليف المكاتب المحلية أو من المساهمات الحكومية الأخرى و/أو الإيرادات الآتية من استرداد التكاليف من الحكومة وأطراف ثالثة بسبب التزامها بتقاسم التكاليف ومن المساهمات في الصندوق الاستئماني

١٧ – وعلاوة على ذلك، يقترح تطبيق الأحكام المبينة في الفقرتين ١٤ و ١٥ على مراحل على النحو التالي:

(أ) ١٤ بلدا لها مركز البلدان متوسطة الدخل في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣: تبدأ الخطة الجديدة المقترحة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وهذا ما يتيح فترة سماح لمدة عامين (٢٠١٤-٢٠١٥) لـ ١٤ من المكاتب القطرية كما هو مبين في الجدول ٢، العمود (أ)؛

(ب) اثنين من البلدان التي لها مركز البلدان المساهمة الصافية في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ (حاليا من البلدان متوسطة الدخل): تبدأ الخطة الجديدة المقترحة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ بالنسبة لوجود المكتبين القطريين (ليبيا والمكسيك) كما هو مبين في الجدول ٢، العمود (ب)؛

(ج) بلد واحد من البلدان المساهمة الصافية الانتقالية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (غينيا الاستوائية): بالنظر إلى مركز البلد بوصفه من البلدان المساهمة الصافيةالانتقالية، تبدأ الخطة الجديدة المقترحة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وهذا ما يتيح فترة سماح لمدة عامين (٢٠١٤-٢٠١٥). ويجوز تطبيق أي من السيناريوهين المشار إليهما أعلاه في الفقرة ١٥ بدءا من عام ٢٠١٦ بالاستناد إلى متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣.

١٨ - وقد ينظر مدير البرنامج الإنمائي، على أساس استثنائي فقط وتحت ظروف قاهرة، وعلى أساس كل حالة على حدة، في إجراء تعديل لمتطلبات مساهمة الحكومة في تكاليف المكاتب المحلية المذكورة أعلاه للبلدان المتوسطة الدخل التي يزيد فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي على ٦٦٠ ٦ دولار. وسيتم إبلاغ المجلس التنفيذي بهذه الاستثناءات في التقارير المالية السنوية.

١٩ - وإذا لم تستوف شروط تمويل الوجود المادي كما هو موضح في الفقرات أعلاه، فإن البرنامج الإنمائي لن يستمر في تمويل المهام والأنشطة الشاملة والحرجة من الموارد العادية. وفي هذه الحالة، فإن البرنامج الإنمائي سيعيد النظر في تمويل الوجود المادي من الموارد العادية.

المرفق

فروع مقتبسة من وثائق المجلس التنفيذي السابقة عن الوجود الاستراتيجي العالمي (ترد الفقرات المقتبسة بالأرقام نفسها كما في الوثائق الأصلية)

DP/2012/3 – الاستعراض الثاني لترتيبات البرمجة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣

(الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٢)

الوجود الاستراتيجي العالمي

١٣ - يعكف البرنامج الإنمائي حالياً على تناول واحدة من الفرص الشاملة في سياق الخطة الاستراتيجية الجديدة والميزانية المتكاملة وبرنامج التغيير المؤسسي، تتعلق بما يلي: '١' تعزيز العلاقة بين نماذج الوجود المادي التي تتسم بالمرونة والفعالية، والتي تُستَخدَم فيها الموارد بكفاءة أكبر؛ '٢' تحديد نماذج لإنجاز الخدمات بهدف تحسين أنشطة فعالية التنمية إلى الحد الأمثل. وسيتوقف تنفيذ هذه المبادرات الجديدة على ما يلي:

(أ) إعادة النظر في النُهُج التشغيلية وتعزيزها من أجل تقديم خدمات إنمائية وإدارية متمايزة بفعالية وكفاءة، إلى جانب ما يدعمها من قدرات وهياكل أساسية على سبيل الاستجابة المباشرة للمتطلبات المختلفة للبلدان المؤهلة المستفيدة من البرامج؛

(ب) إعادة تأكيد مخطط التصنيفات والمعايير المتعلقة بالأهلية في إطار الفئة ١ من هدف تخصيص الأموال من الموارد الأساسية، بغرض تحديد النقطة التي تصبح عندها البلدان المستفيدة من البرامج بلداناً متبرعة صافية، وبالتالي، لا تَعُد مؤهلة للمشاركة في الأنشطة البرنامجية الممولة من الموارد العادية؛

(ج) إعادة النظر في معايير التخصيص المتعلقة بالفئة ١ من هدف تخصيص الأموال من الموارد الأساسية، التي تحدد حجم التمويل في إطار الفئة ١ الذي يمكن تخصيصه للبلدان المؤهلة المستفيدة من البرامج؛

(د) ضرورة رصد مخصصات من الموارد البرنامجية العادية لتوفير الدعم الكافي للأنشطة الإنمائية على نحو يتسم بالشفافية وإمكانية التنبوء والفعالية.

الوجود البرنامجي

١٤ - تمثل التحديات الإنمائية القائمة أو المتوقعة في بلد معين، من حيث المبدأ ومن واقع الممارسة، القاطرة التي تحرك الاحتياجات البرنامجية لهذا البلد. ويمكن لهذه التحديات أن تُبرز نفسها بشكل أو بآخر، في جميع البلدان التي يشملها نطاق الطيف الإنمائي.

١٥ - وفي حين تكون التحديات الإنمائية واضحة في أقل البلدان نموا وفي البلدان التي تمر بأزمات، قد تكون لدى البلدان المتوسطة الدخل أيضا تحدياتها الإنمائية الخاصة بها من حيث حاجتها إلى وضع أطرٍ للسياسات العامة تحد من الفقر وعدم المساواة وتحسن القدرة على التكيف. وفي مثل هذه الظروف، قد ترغب البلدان في التماس المساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٦ - ومن منظور التعاون فيما بين بلدان الجنوب، قد تكون البلدان المستفيدة من البرنامج والمتمتعة بقدر أكبر نسبيا من النمو، راغبة في تبادل الخبرات مع البلدان الأقل نموا ونقل المعارف إليها. ولكي يحصل ذلك بنجاح، قد تحتاج البلدان المُقَدِّمة والبلدان المُتَلقِّية لمشورة إنمائية خارجية محددة، وإن كانت محدودة، لضمان استمرار توطيد المكاسب وتعظيم الفوائد في المستقبل.

١٧ - وبشكل أكثر تحديدا، تم على مدى العشر سنوات إلى الخمس عشرة سنة الماضية تعزيز التنمية البشرية من خلال شبكة للتجارة والمعونة والروابط الاستثمارية أكثر ثراء وتنوعا وتعقيدا، وكذلك من خلال تبادل للمعارف والأفكار والخبرات بين البلدان. وتطور التعاون الدولي بسرعة كبيرة وبشكل لافت وتحول من تدفق أحادي الاتجاه للمساعدات المالية والمشورة المتعلقة بالسياسات والتوجيهات من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية، إلى عملية متعددة الاتجاهات تشمل التدفقات بين بلدان الشمال والجنوب، وبين بلدان الجنوب والشمال، وفيما بين بلدان الجنوب. وهناك ثلاثة عوامل دفع أساسية لهذه العملية، ولا سيما فيما يتعلق ببعدها الحديث نسبيا والخاص بالتدفقات فيما بين بلدان الجنوب، وتشير هذه العوامل إلى أنه ما زال أمام العملية طريق طويل يتعين قطعه، وهي:

(أ) الفوائد المتبادلة الواضحة الناجمة عن التبادل التجاري والاقتصادي الذي يستفيد من الفرص الجديدة التي تهيئها الأسواق الناشئة المتطورة والمتوسعة بسرعة؛

(ب) الاعتراف بأنه ربما يكون قد تم اختراع العجلة في مكان آخر بالفعل؛ وأنه قد يكون من المعقول والعملي التعلم من تجارب البلدان التي تعاملت بنجاح (أو بغير نجاح) مع مجموعة واسعة من المسائل في ظل الظروف الفعلية القائمة في بلد نام - سواء كانت قيودا أو فرصا؛

(ج) ولعل العامل الأكثر إثارة للاهتمام، والذي غالبا ما يتم إغفاله، هو: كيف أن عولمة العالم أدت إلى تقارب كبير ''للحلول'' السياساتية والمؤسساتية لمجموعة متزايدة من القضايا، بغض النظر عن التصنيف الإنمائي أو الفئة الإنمائية للبلدان. وبعبارة أخرى، فهناك قدر متزايد من التوقعات والمعايير والقواعد والممارسات المشتركة التي تطبقها البلدان النامية، أو تتمسك بها، بغض النظر عن مستوى الدخل في تلك البلدان. ويجري تبني هذه الاستجابات من أجل المنافسة بنجاح في الاقتصاد العالمي، وأيضا كوسيلة للتعامل مع القضايا الاجتماعية والثقافية وغيرها. وفي هذا الوضع، فإن ''الحل'' المعين لمشكلة معينة تثير القلق لأحد البلدان الأقل نموا – كمسألة جودة نظامها المالي على سبيل المثال – قد يكمن في النُهُج التي تتبعها البلدان المتوسطة الدخل، بعد تكييفها بالطبع مع متطلبات الوضع المختلف لهذه البلدان.

١٨ – وبالتالي لا يمكن، من منظور عالمي، القيام بأعمال التنمية أو المساعدة فيها على نحو فعال دون الاستعانة بمجموعة المعارف والخبرات والأفكار التي تُوجَد عبر الطيف الكامل من البلدان النامية. وسيصبح التشابك العالمي معلماً بارزاً للتعاون الإنمائي في المستقبل، ووسيلة للوصول إلى المعرفة فيما يتعلق بالأمور التي ثبتت فعاليتها وتلك التي لم تثبت فعاليتها، وتطبيق تلك المعرفة، وهي معرفة تم تعزيزها من خلال اختبارها في مجموعة واسعة من البلدان. وعلاوة على ذلك، فحينما يصبح من الأمور الأكثر إلحاحا اتخاذ إجراء عالمي بشأن المشاكل التي لا يستطيع اختصاص أو موارد أي دولة واحدة بمفردها معالجتها – مثل اتخاذ إجراءات بشأن تغير المناخ على وجه الخصوص – يتصاعد الطلب على التواصل والتعبئة عبر البلدان.

١٩ – وتعتمد التغييرات التحويلية على الصعيد القطري – سواء في أقل البلدان نموا، أو في البلدان المنخفضة الدخل، أو البلدان المتوسطة الدخل، أو البلدان المساهمة الصافية، أو البلدان التي تعيش في ظروف هشة أو في ظروف مستقرة – بشكل متزايد على مدى سلامة الصياغة الناجحة للخيارات الإنمائية المحتملة واختبارها وتنفيذها وعلى مدى جودة تحصيل وتدوين وتقاسم المعارف الإنمائية الناتجة عنها. ويتمثل الهدف النهائي في هذا المجال في تسريع عملية تحديد واعتماد الحلول ذات الصلة، مما يؤدي إلى تمكين الناس وبناء مجتمعات ومؤسسات قادرة على التكيف.

٢٠ – وسوف تظل هناك مجموعة واسعة من التحديات الإنمائية القائمة والناشئة تواجه البلدان النامية وسواء تمت رؤيتها من منظور قطري داخلي، أو من منظور التعاون فيما بين بلدان الجنوب، أو من منظور عالمي. وبالتالي، ستحتاج هذه البلدان إلى شراكات عالية القيمة، وإلى قنوات قوية من أجل الوصول إلى مجموعة واسعة من القدرات والتدخلات

الإنمائية، بغض النظر عما إذا كانت مطالبها مندرجة في العمليات الإنمائية الأمامية أو الخلفية. ومتى ما رأت البلدان المستفيدة من البرنامج أن برنامج الأمم المتحدة هو أفضل شريك أو أفضل قناة لمثل هذه التدخلات، يتعين أن يتاح لها الوصول إلى الدعم البرنامجي الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ضمن مجالات خبرته.

٢١ - ويؤكد تحليل ونتائج استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2011/22) على الدور والولاية الإنمائيين الفريدين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويسلط الضوء على ميزته النسبية في دعم البلدان المستفيدة من البرنامج عن طريق تنفيذ خدمات التنمية، وتوفير التنسيق من جانب الأمم المتحدة وبناء الشراكات. ومن الواضح أيضا أنه في بعض المجالات هناك طلب متسق عبر البلدان المستفيدة من البرنامج، فعلى سبيل المثال: هناك طلب بأن يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمثابة بوابة لمنظومة الأمم المتحدة، وأن يكون هناك تركيز على مواضيع تغير المناخ والحوكمة الديمقراطية، وعلى التعاون الإقليمي الأوسع نطاقا.

٢٢ - وبما أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتكيف مع طبيعة التطور المتسارع للتعاون الإنمائي، سيحتاج بدوره إلى تحديث نموذجه التشغيلي بغية الحفاظ على انتشاره وقدراته على النطاق العالمي، بينما يقوم في الوقت نفسه بتحسين كفاءته التنظيمية بدرجة كبيرة.

الوجود المادي

٢٣ - يدرك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تحقيق الاستدامة الطويلة الأمد يتطلب إجراء تحسينات في الفعالية التنظيمية وفي الكفاءات التشغيلية. وفي هذا الصدد، هناك احتياجان رئيسيان للبرنامج، هما: '١' تطوير عروض خدماتٍ ونماذجَ تنفيذيةٍ متمايزةٍ بتمايز السياقات القطرية المختلفة بغرض توجيه عملية تخصيص الموارد؛ و '٢' التوصل إلى التشكيل الأمثَلَ للمعارف والسياسات والخدمات المؤسسية لدعم التنفيذ الفعال على المستوى القطري. فالنهج المتمثل في استعمال ''مقاس واحد يناسب الجميع'' هو نهج غير قابل للتطبيق فيما يتعلق بالوجود المادي.

٢٤ - وهناك بالفعل مجال لزيادة الكفاءة التشغيلية وخفض تكاليف التشغيل. ولبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصمة تنفيذية متمايزة في بعض البلدان المتوسطة الدخل (مثلا، من خلال مكاتب المشروع؛ ومراكز التفوق) وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية (مثلا، من خلال المكاتب المتعددة الأقطار والبرامج القطرية المشتركة). وينصب التركيز الآن على تنظيم النهج الذي يتبعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وعلى وضع قائمة بعروض الخدمات وطرائق

التشغيل المتناغمة مع واقع السياقات والحقائق التشغيلية والموارد المتاحة في البلدان المستفيدة من البرنامج.

DP/2012/25 و Corr.1 – ترتيبات البرمجة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧

(الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٢)

الوجود الاستراتيجي العالمي: المبادئ

١١ - في المقرر ١/٢٠١٢ وافق المجلس التنفيذي على الافتراض المهيمن المتمثل في وجوب استناد وجود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الاحتياجات الإنمائية المتمايزة للبلدان، لا إلى نهج عام، وذلك لكفالة الاستجابة بكفاءة وفعالية للأولويات الإنمائية الوطنية. ومن المهم ملاحظة أن وجود البرنامج الإنمائي نابع من مهمته المزدوجة وبالغ الأهمية لها على حد سواء. فالبرنامج الإنمائي، بوصفه الوكالة الإنمائية الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة، يدعم الفعالية الإنمائية والأنشطة البرنامجية في مجالات تركيزه، ويدعم، بوصفه المشرف على وظيفة المنسق المقيم، أنشطة التنسيق الإنمائي التي تقوم بها الأمم المتحدة.

١٢ - ويعالج البرنامج الإنمائي القضية الهامة المتمثلة في وجوده الاستراتيجي العالمي في سياق الخطة الاستراتيجية الجديدة، والميزانية المتكاملة، وبرنامج التغيير المؤسسي. وهذا أمر تبرزه العلاقة الهامة بين الوجود البرنامجي للبرنامج الإنمائي وتحديد نماذج إنجاز الخدمات التي يمكن أن تعزز نماذج وجود مادي تتسم بالمرونة والفعالية والكفاءة عبر التصنيفات الأربعة العريضة والمنسقة للتكاليف التي وُوفق عليها في المقرر ٣٢/٢٠١٠ وتكفل النجاح في إنجاز البرامج الممولة من البرنامج الإنمائي وهي: البرامج الشاملة للتنمية وفعالية التنمية؛ والتنسيق الإنمائي من قِبَل الأمم المتحدة؛ والإدارة؛ والأغراض الخاصة.

١٣ - ويسلِّم البرنامج الإنمائي بأن استدامة نموذجه لإنجاز الخدمات على المدى الأطول تستدعي إدخال تحسينات في الفعالية التنظيمية والكفاءة التنفيذية. وبناء على ذلك، يجري البرنامج الإنمائي تقييما استباقيا لنماذج إنجازه للخدمات يمكن من خلاله أن يحقق وجودا برنامجيا وماديا على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة والاستدامة. وخيارات الأهلية ونماذج التخصيص المتعلقة بالفئة ١ من هدف تخصيص الأموال من الموارد الأساسية التي ترد مناقشتها في الفرع هاء أدناه تؤثر على الوجود البرنامجي. أما الوجود المادي فهو يمثل جانبا أساسيا من جوانب برنامج التغيير المؤسسي وسيجري تناوله في سياق الميزانية المتكاملة التي ستوضع اعتبارا من عام ٢٠١٤ فصاعدا، والتي ستُعرض على المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

١٤ - ويرتكز الوجود الاستراتيجي العالمي للبرنامج الإنمائي على المبادئ التالية:

(أ) من اللازم تحسين الاستجابة والمرونة المؤسسيتين من أجل الوفاء على نحو كافٍ بالطلبات المتزايدة التي توجّه إلى البرنامج الإنمائي وبالنظر إلى مهمته المزدوجة كوكالة إنمائية تابعة للأمم المتحدة وكجهة مشرفة على مهمة منسقي الأمم المتحدة المقيمين؛

(ب) من اللازم اتباع نهج متمايز فيما يتعلق بالوجود المادي وذلك لكفالة سهولة توافر التشكيلات المثلى لخدمات البرنامج الإنمائي الداعمة لأهداف البلدان المستفيدة من البرامج؛

(ج) من اللازم اتباع نهج متمايز فيما يتعلق بالتخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية وإدارتها واستبقائها ونشرها وذلك لتكون انعكاسا للاحتياجات المؤسسية اللازمة لتلبية الاحتياجات الإنمائية المتنوعة في طائفة واسعة من البلدان المستفيدة من البرامج؛

(د) من اللازم وجود مزيج عملي من الموارد العادية والموارد الأخرى التي يمكن التنبؤ بها وذلك لما تؤديه تلك الموارد من أدوار بالغة الأهمية ومتداعمة في تمويل الوجود الاستراتيجي العالمي للبرنامج الإنمائي، مع ملاحظة الدور الفريد للموارد العادية على النحو المبرز في الفقرة (د). (الفقرة ٨: ''وإمكانية التنبؤ بالموارد العادية وتوافر ما يكفي منها والمرونة في تخصيصها هي شروط مسبقة بالغة الأهمية إذا أريد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يكون قادرا على الاستجابة على نحو وافٍ للاحتياجات الدينامية للبلدان المستفيدة من البرامج وذلك من خلال تحديد الأولويات الاستراتيجية وتوجيه ما يكفي من الموارد إلى حيث يشتد الاحتياج إليها'').

مذكرة عن ترتيبات البرمجة

(الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٣)

الوجود الاستراتيجي العالمي

١٩ - في الاستعراض الثاني لترتيبات البرمجة (DP/2012/3)، اعترف البرنامج الإنمائي بأن تحقيق الاستدامة الطويلة الأمد يتطلب إجراء تحسينات في الفعالية التنظيمية وفي الكفاءات التشغيلية. وأبرز البرنامج الإنمائي وجود احتياجين رئيسيين وهما '١' تطوير عروض خدمات ونماذج تشغيلية متمايزة بتمايز السياقات القطرية المختلفة بغرض توجيه عملية تخصيص الموارد؛ '٢' التوصل إلى التشكيل الأمثل للمعارف والسياسات والخدمات المؤسسية لدعم التنفيذ الفعال على المستوى القطري. وعلاوة على ذلك، سلط الضوء على أن استعمال نهج ''مقاس واحد يناسب الجميع'' هو نهج غير قابل للتطبيق فيما يتعلق بالوجود المادي.

٢٠ - وردا على ذلك، أيد المجلس التنفيذي، في الفقرة ٥ من المقرر ١/٢٠١٢، الافتراض الشامل المتمثل في أن يتحدد وجود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تبعا للاحتياجات الإنمائية المتمايزة للبلدان، لا بناء على نهج موحد يفترض أنه يناسب الجميع، وذلك ضمانا لتحقق الكفاءة والفعالية في الاستجابة للأولويات الإنمائية الوطنية.

٢١ - وقد أبرزت ترتيبات البرمجة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/2012/25 و Corr.1) التي نوقشت في دورة المجلس العادية الثانية لعام ٢٠١٢ أربعة مبادئ هامة ومترابطة التي يقوم عليها الوجود الاستراتيجي العالمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

(أ) من اللازم تحسين الاستجابة والمرونة المؤسسيتين من أجل الوفاء على نحو كافٍ بالطلبات المتزايدة التي توجّه إلى البرنامج الإنمائي وبالنظر إلى مهمته المزدوجة كوكالة إنمائية تابعة للأمم المتحدة وكجهة مشرفة على مهمة منسقي الأمم المتحدة المقيمين؛

(ب) من اللازم اتباع نهج متمايز فيما يتعلق بالوجود المادي وذلك لكفالة سهولة توافر التشكيلات المثلى لخدمات البرنامج الإنمائي الداعمة لأهداف البلدان المستفيدة من البرامج؛

(ج) من اللازم اتباع نهج متمايز فيما يتعلق بالتخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية وإدارتها واستبقائها ونشرها وذلك لتكون انعكاسا للاحتياجات المؤسسية اللازمة لتلبية الاحتياجات الإنمائية المتنوعة في طائفة واسعة من البلدان المستفيدة من البرامج؛

(د) من اللازم وجود مزيج عملي من الموارد العادية والموارد الأخرى التي يمكن التنبؤ بها وذلك لما تؤديه تلك الموارد من أدوار بالغة الأهمية ومتداعمة في تمويل الوجود الاستراتيجي العالمي للبرنامج الإنمائي.

النهج المقترح للوجود المادي للبرنامج الإنمائي في البلدان المساهمة الصافية والبلدان المتوسطة الدخل

٢٢ - في ضوء ما سبق، سيركز المتبقي من هذا الفرع على مبادئ الوجود المادي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البلدان المساهمة الصافية، وتمايز هذا الوجود في البلدان المتوسطة الدخل، في سياق المناقشات التي جرت في دورة المجلس العادية الثانية لعام ٢٠١٢ بشأن الأهلية لتخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية.

٢٣ - هناك علاقة مهمة بين الوجود البرنامجي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووجوده المادي، بما في ذلك تحديد نماذج تقديم الخدمات على نحو يتسم بالمرونة والفعالية والكفاءة. وينبغي لهذه العلاقة ضمان التنفيذ الناجح للبرامج التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي (بدعم من

أنشطة فعالية التنمية اللازمة وأنشطة الإدارة)، وأنشطة الأمم المتحدة لتنسيق التنمية (بغض النظر عن تصنيف البلد).

٢٤ - ويحدث التمايز حاليا فيما يتعلق بالوجود المادي للبرنامج الإنمائي بين البلدان المساهمة الصافية وغير البلدان المساهمة الصافية (البلدان المتوسطة الدخل/البلدان منخفضة الدخل/أقل البلدان نموا). وتمشيا مع خيار الأهلية المختلط القائم على الدخل القومي الإجمالي الذي أقره المجلس التنفيذي في المقرر ٢٨/٢٠١٢، يسعى البرنامج الإنمائي حاليا إلى تحقيق التمايز كذلك بين الوجود الفعلي ضمن مجموعة البلدان المتوسطة الدخل.

٢٥ - وينبثق الوجود المادي للبرنامج الإنمائي في البلدان المساهمة الصافية من المقرر ٢٢/٢٠٠٣، الذي أيد فيه المجلس الاقتراح القاضي بأن الموارد العادية يجب أن تقتصر على تمويل وظيفة المنسق/الممثل المقيم على أساس ألا تقل نفقات البرنامج التي تدار في المكتب القطري عن حد أدنى لا يقل عن ١٢ مليون دولار[٢] وتغطي فترة البرمجة لمدة أربع سنوات. ويتم تغطية جميع التكاليف الأخرى المرتبطة بوجود البرنامج الإنمائي داخل البلد من خلال المساهمات الحكومية والإيرادات الآتية من استرداد التكاليف (مجموع رسوم استرداد التكاليف المحملة على البرامج الممولة من الموارد غير العادية والرسوم المتعلقة بتقديم الخدمات إلى وكالات الأمم المتحدة الأخرى). ويقترح الإبقاء على هذا النموذج للبلدان المساهمة الصافية خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

٢٦ - وبالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل، يقترح تحقيق المواءمة على نطاق واسع بين الوجود المادي والوجود البرنامجي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي هذا الصدد، يقترح وجود مادي متمايز وفقا لنموذج التخصيص المبسط الذي أقره المجلس في المقرر ٢٨/٢٠١٢، والذي يحدد المخصصات السنوية للبند الأول من هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية للبلدان المتوسطة الدخل التي يزيد فيها متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لمدة أربع سنوات على عتبة ٦٦٠ ٦ دولار بمبلغ ٠٠٠ ١٥٠ دولار.

٢٧ - وبناء على ذلك، تستخدم الموارد العادية لتمويل الوجود المادي للبرنامج الإنمائي في البلدان المتوسطة الدخل التي يزيد فيها متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لمدة أربع سنوات على عتبة ٦٦٠ ٦ دولار، كما يلي:

(أ) سيواصل البرنامج الإنمائي أساسا تمويل وظيفة المنسق/الممثل المقيم بالكامل من أجل الاضطلاع بمهام القيادة والتنسيق للبلدان التي لا تقل فيها نفقات البرنامج[٢] عن

(٢) يمثل هذا المبلغ مجموع النفقات التي تدار في المكتب القطري ذاته بالإضافة إلى أي برامج قطرية يديرها ذلك المكتب. ويعتبر مبلغ الـ ١٢ مليون دولار زيادة على مبلغ الـ ١٠ ملايين دولار (بمقاييس الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧) الواردة في الوثيقة DP/2003/28.

١٢ مليون دولار وتغطي فترة البرمجة لمدة أربع سنوات من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى الحد الأدنى نفسه من الوجود المادي الممول من الموارد العادية المعمول به حاليا في البلدان المساهمة الصافية التي تفي بالشروط نفسها. وسيستمر توفير مهام القيادة والتنسيق الرئيسية للبلدان التي لا تستوفي هذه الشروط، ولكن بتغطيتها من مواقع أخرى للمكاتب القطرية.

(ب) بالإضافة إلى ذلك، سيواصل البرنامج الإنمائي التمويل الجزئي للمهام والأنشطة الحرجة والشاملة التي تدعم سلامة الولايات البرنامجية والتنسيقية والإدارية للبرنامج الإنمائي. وينطبق ذلك في البلدان التي لا تقل فيها نفقات البرنامج[٢] عن ١٢ مليون دولار وتغطي فترة البرمجة لمدة أربع سنوات من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧. وسيتم تمويل الموارد اللازمة لتمويل القدرات المطلوبة جزئيا (٢٥ في المائة) من الموارد العادية للبرنامج الإنمائي، وسيتم تمويل الرصيد ونسبته ٧٥ في المائة مع مراعاة المساهمات العينية. وهذا ما يتواءم مع التشريعات الدائمة للمجلس التنفيذي بشأن مساهمة الحكومات في تكاليف المكاتب المحلية التي عرضت مؤخرا على المجلس في الوثيقة DP/2008/3. وبالتالي، فإن نسبة ٢٥ في المائة تمثل الجزء الأقصى الذي سيتم تمويله من الموارد العادية للبرنامج الإنمائي.

(ج) أما جميع التكاليف الأخرى المرتبطة بالوجود المادي للبرنامج الإنمائي فهي في حاجة إلى أن تسدد من المساهمات الحكومية والإيرادات الآتية من استرداد التكاليف (رسوم الدعم الإداري العام المفروضة على البرامج الممولة من الموارد غير العادية بالإضافة إلى الرسوم المتعلقة بتقديم الخدمات لوكالات الأمم المتحدة الأخرى).

٢٨ - ويقترح أن تتماشى الأحكام المبينة في هذا الفرع مع نظام تحديثات السنتين التي أقرها المجلس التنفيذي في المقرر ٢٠١٢/٢٨. وبما يتماشى بشكل أكثر تحديدا، مع فترة السماح لمدة سنتين التي تطبق فيما يتعلق بأهلية البلدان المساهمة الصافية الانتقالية للاستفادة من البند الأول من هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية، يقترح تطبيق فترة سماح مماثلة لمدة عامين لضمان سلاسة انتقال تمويل الوجود المادي للبرنامج الإنمائي في البلدان المتوسطة الدخل التي يزيد فيها متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي على عتبة ٦٦٠ ٦ دولار. وهذا من شأنه توفير الوقت الكافي لإجراء المفاوضات اللازمة مع حكومات البلدان المستفيدة من البرنامج لضمان استمرار سلامة الولايات البرنامجية والتنسيقية والإدارية للبرنامج الإنمائي.